

حماية المدنيين

28 تموز/يوليو - 10 آب/أغسطس 2010

الضفة الغربية

تواصل موجة الهدم في المنطقة (ج)

قامت السلطات الإسرائيلية خلال فترة الأسبوعين الذين شملهما التقرير بهدم أو تفكيك 43 مبنى يملكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على رخص للبناء، الأمر الذي أدى إلى تهجير 40 شخصاً وتأثر ما لا يقل عن 180 آخرين.

أكثر من نصف هذه المباني (22) كانت خياماً نصبتها مؤخراً لجنة الصليب الأحمر الدولية والسلطة الفلسطينية في مجمع الفارسية في شمال غور الأردن، وذلك في أعقاب عملية الهدم المكثفة التي وقعت هناك قبل أسبوعين (هدم 79 مبنى). وبالإضافة إلى خيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هدمت عشرة مبانٍ أخرى تتألف من خيام سكنية ومطابخ ومراحيض في منطقة الفارسية. وفي المجمع، هُجر 22 شخصاً من بينهم 11 طفلاً، في هذا المجتمع السكني خلال الفترة التي شملها التقرير، وتأثر 92 شخصاً آخرين. وقد صنّفت السلطات الإسرائيلية المنطقة التي يقع فيها هذا المجتمع منطقة عسكرية مغلقة لأغراض التدريب العسكري ("منطقة إطلاق نار")، وتمنع الفلسطينيين من البناء فيها. وينطبق هذا الوضع على ما يقرب من 18 بالمائة من منطقة الضفة الغربية، يقع معظمها على طول غور الأردن.

أما المباني الـ 11 المتبقية التي هُدمت خلال الفترة التي شملها التقرير فكانت تقع في مواقع مختلفة من المنطقة (ج) وتتضمن خيمتين سكنيتين، وحظيرة ماشية، وورشة حدادة، وثلاثة آبار للمياه، وسقيفتين زراعتين، وكشكا لبيع الفواكه وجداراً استنادياً.

إضافة إلى ذلك أصدر ما لا يقل عن 41 أمراً بوقف البناء ضد مبانٍ تقع في مختلف مناطق المنطقة (ج) - وهي الخطوة التي يعتمد عليها الجيش الإسرائيلي قبل إصدار أوامر الهدم النهائية. وقد أصدرت أوامر إخلاء ضد ستة مبانٍ في منطقة عين الحلوة (محافظة طوباس)، ومدينة الخليل، بحجة أنها تقع في مناطق مغلقة لأغراض عسكرية. كما وتسلم 15 مزارعاً فلسطينياً يعملون في قطعة أرض زراعية بالقرب من قرية اسكاكا (محافظة سلفيت) أوامر بالطرد بحجة أن الأرض مصنفة على أنها "أراضي دولة".

ومنذ مطلع عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن 242 مبنى يملكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) (أكثر من نصفها هُدم خلال شهر تموز/يوليو)، الأمر الذي أدى إلى تهجير 282 شخصاً، وذلك مقارنة بهدم 182 مبنى وتهجير 319 شخصاً في الفترة المماثلة من عام 2009. ووفقاً لأرقام إسرائيلية رسمية، يبلغ عدد أوامر الهدم المعلقة التي أصدرت في المنطقة (ج) ما يزيد عن 3,000 أمر. وفي الوقت الحالي، من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين حالياً الحصول على تراخيص بناء إسرائيلية لإصلاح أو ترميم أو بناء المنازل، أو حظائر الماشية، أو البنية التحتية الضرورية للحفاظ على المأوى وسبل العيش في المنطقة (ج).

إصابة ستة فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية

أصابته القوات الإسرائيلية خلال فترة الأسبوعين الذين شملهما التقرير ستة فلسطينيين مقارنة بإصابة 23 فلسطينياً خلال الأسبوعين الماضيين. وأصيب خلال هذه الفترة أيضاً ثلاثة من أفراد القوات الإسرائيلية.

أربعة من الفلسطينيين أصيبوا في مظاهرتين أسبوعيتين منفصلتين ضد بناء الجدار في قرية بلعين (محافظة رام الله)؛ وأصيب كذلك ناشط إسرائيلي وأحد الرعايا الأجانب خلال هذه المظاهرات. وقد نُظمت مظاهرات أخرى ضد بناء الجدار في قرية نعلين (محافظة رام الله)، وبيت جالا (محافظة بيت لحم)، أبلغ خلالها عن حالات اختناق بالغاز المسيل للدموع. وقد أصيب خلال هذه الفترة أيضاً جنديان إسرائيليان وأحد الرعايا الأجانب خلال مظاهرة أسبوعية ضد توسيع مستوطنة حلميش في منطقة رام الله.

أما الإصابات الأخرى، ومن بينهما فتى فلسطيني (17 عاماً)، فقد وقعتا على الحواجز في حادثين منفصلين في محافظتي رام الله وقفيلية. وفي حادث آخر وقع على الحاجز الرئيس الذي يتحكم بوصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية من الشمال (قلنديا)، أصيب حارس أمن إسرائيلي بعد أن أطلقت عليه النار على يد مهاجم مجهول.

وخلال الفترة التي شملها التقرير، نفذت القوات الإسرائيلية 94 عملية بحث واعتقال داخل البلدات والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية. علماً أن المعدل الأسبوعي لمثل هذه العمليات بلغ 98 عملية منذ مطلع عام 2010.

القدس الشرقية: المستوطنون الإسرائيليون يستولون على مبنى فلسطيني آخر في البلدة القديمة

في 29 تموز/يوليو استولت مجموعة من المستوطنين، مصحوبة بقوات الشرطة الإسرائيلية، على مبنى فلسطيني سكني يقع في الحي الإسلامي في البلدة القديمة من القدس. يتألف هذا المبنى من تسع وحدات سكنية تقطن فيها تسع عائلات فلسطينية مكونة من 36 فرداً. وقد نجح المستوطنون في الاستيلاء على ثماني وحدات من بين الوحدات السكنية التسع، حيث كانت إحدى العائلات موجودة في منزلها وقت الحادث. وجراء ذلك تم تهجير ثماني عائلات فلسطينية (29 شخصاً)، لم تستطع حتى هذا التاريخ وصول مساكنها ومتعلقاتها الشخصية. وتفيد المعلومات الأولية أن المستوطنين الذين احتلوا المبنى يدعون أنهم اشتروه من مالكة فلسطيني، في حين أن السكان الفلسطينيين يدعون بأنهم مستأجرون محميون. وتبحث محكمة إسرائيلية في هذه القضية حالياً.

وفي سياق مماثل، طردت قبل عام عائلتان فلسطينيتان من منزلتهما في حيّ الشيخ جراح بالقدس الشرقية. وخلال الفترة التي شملها التقرير نظم عشرات الفلسطينيين إلى جانب نشطاء إسرائيليين ودوليين مظاهرة لإحياء الذكرى الأولى لعملية الطرد.

حالات عنف المستوطنين الأخرى

بالإضافة إلى حوادث الطرد التي وقعت في القدس الشرقية والمذكورة أعلاه، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستة حوادث أخرى نفذها مستوطنون أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. وحتى هذا التاريخ من عام 2010، وقع ما مجموعه 168 حادثاً مماثلاً مقارنة بـ 92 حادثاً سجلت خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. إضافة إلى ذلك، سجلت خلال الفترة التي شملها التقرير عدة حوادث تضمنت منع الوصول، والاعتداء على الممتلكات نفذها مستوطنون إسرائيليون.

وفي المجمع، أصيب أربعة فلسطينيين على يد مستوطنين إسرائيليين خلال هذه الفترة. ثلاثة من المصابين، أحدهم طفل يبلغ من العمر ثلاثة أعوام، أصيبوا جراء اعتداء المستوطنين الإسرائيليين عليهم جسدياً بعد أن اصطدمت سيارتهم بسيارة أخرى ثقل مستوطنين في محافظة نابلس. وقد كان الفلسطينيون ومستوطن واحد قد أصيبوا نتيجة حادث الاصطدام. وفي حادث آخر اعتدى مستوطنون من مستوطنة خارسينا جسدياً على امرأة فلسطينية مسنة مما أدى إلى إصابتها، إلى جانب إصابة اثنين من الرعايا الأجانب خلال محاولة هذه المرأة الوصول إلى منطقة للرعي تقع بالقرب من المستوطنة.

أما الحوادث الأربعة الأخرى المتبقية فقد أسفرت عن حدوث أضرار بممتلكات الفلسطينيين. وقد كان أخطرها حادث إشعال نار في ما يقرب من 3,500 دونم من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون، واللوز والتين في قرية بيت فوريك وبورين (محافظة نابلس) وهدم منزل قيد الإنشاء.

بالإضافة إلى ذلك، اشتبك مستوطنون من مستوطنة سوسيا مع فلسطينيين من قرية سوسيا المجاورة (الخليل) الذي كانوا يحاولون الوصول إلى مناطق الرعي التي تقع بالقرب من المستوطنة؛ ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

خفض توريد المياه إلى أربع قرى قضاء نابلس

أفادت مصادر في أربع قرى فلسطينية في محافظة نابلس (رجيب، ودير الحطب، وسالم، وعزموط)، أن شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" خفضت مؤخراً من كمية المياه التي تزود بها هذه القرى بما يقرب من النصف. وتعتبر شركة ميكوروت المصدر الوحيد للمياه التي تصل هذه القرى. وتأثر ما يزيد عن 14,100 شخص يعيشون في هذه القرى الأربعة.

قطاع غزة

استمرار الغارات الجوية والحوادث قرب السياج الحدودي في غزة

قتلت القوات الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير فلسطينيين وأصاب 29 آخرين في حوادث تضمنت الغارات الجوية وفرض القيود على الوصول بالقرب من السياج الحدودي ما بين إسرائيل وقطاع غزة. وفي عام 2010 قُتل 40 فلسطينياً (من بينهم 14 مدنياً) وثلاثة جنود إسرائيليين، وأحد الرعايا الأجانب، على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وأصيب 176 فلسطينياً آخرين (من بينهم 152 مدنياً) وخمسة جنود إسرائيليين.

وفي المجمع، قتل فلسطينيان وأصيب 23 آخرون جراء الغارات الجوية التي جاءت رداً على إطلاق الفصائل الفلسطينية لصاروخ أصاب حيا سكناً في مدينة أشكلون في جنوب إسرائيل. ولم يُسفر هذا الصاروخ عن وقوع إصابات، غير أنه تم الإبلاغ عن تسببه ببعض الأضرار. أما الضحيتان الفلسطينيتان فكانتا عضوين من أعضاء المجموعات المسلحة وقتلا في غارتين جويتين منفصلتين إحداهما بالقرب من مخيم النصيرات للاجئين والأخرى شرق خان يونس. وقد أدت الغارات الجوية الأخرى التي استهدفت المجمع الرئاسي السابق للسلطة الفلسطينية والذي يقع في ضواحي مدينة غزة إلى إصابة 16 مدنياً فلسطينياً وخمسة من أفراد الشرطة المحلية، وأدت كذلك إلى تضرر 30 مبنى من بينها منازل ومؤسسات.

أما الفلسطينيون الستة الآخرون فقد أصيبوا في خمسة حوادث مختلفة بالقرب من السياج الحدودي عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فلسطينيين كانوا يجمعون الركام والخردة المعدنية. وفي عدة حوادث متفرقة أخرى توغلت القوات الإسرائيلية مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي. وتقع هذه الأحداث في سياق القيود الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج الحدودي مسافة 1,000 - 1,500 متر. وهناك قيود مشابهة تُطبق على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك التي تبعد أكثر من ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ. وفي حادثين منفصلين وقعا خلال هذه الفترة أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه قوارب صيد فلسطينية مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ.

وبالإضافة إلى الصاروخ الذي أطلق على مدينة أشكلون، واصلت فصائل فلسطينية مسلحة إطلاق الصواريخ بدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل، بما فيها القواعد العسكرية التي تقع على الحدود. ولم يُبلغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار. وفي حادثين منفصلين أصيب خمسة من أعضاء فصائل فلسطينية مسلحة أثناء محاولتهم إطلاق قذائف باتجاه إسرائيل بعد أن انفجرت قبل إطلاقها.

انفجار يؤدي إلى إصابة 58 فلسطينياً

في حادث وقع في 2 آب/أغسطس، أصيب 58 فلسطينياً، من بينهم 13 طفلاً وتسع نساء نتيجة انفجار وقع داخل منزل مسلح فلسطيني، كما يزعم، في دير البلح. وقد أسفر هذا الانفجار عن وقوع أضرار جسيمة في عدة منازل مجاورة. ولا تزال ظروف هذا الحادث غير واضحة.

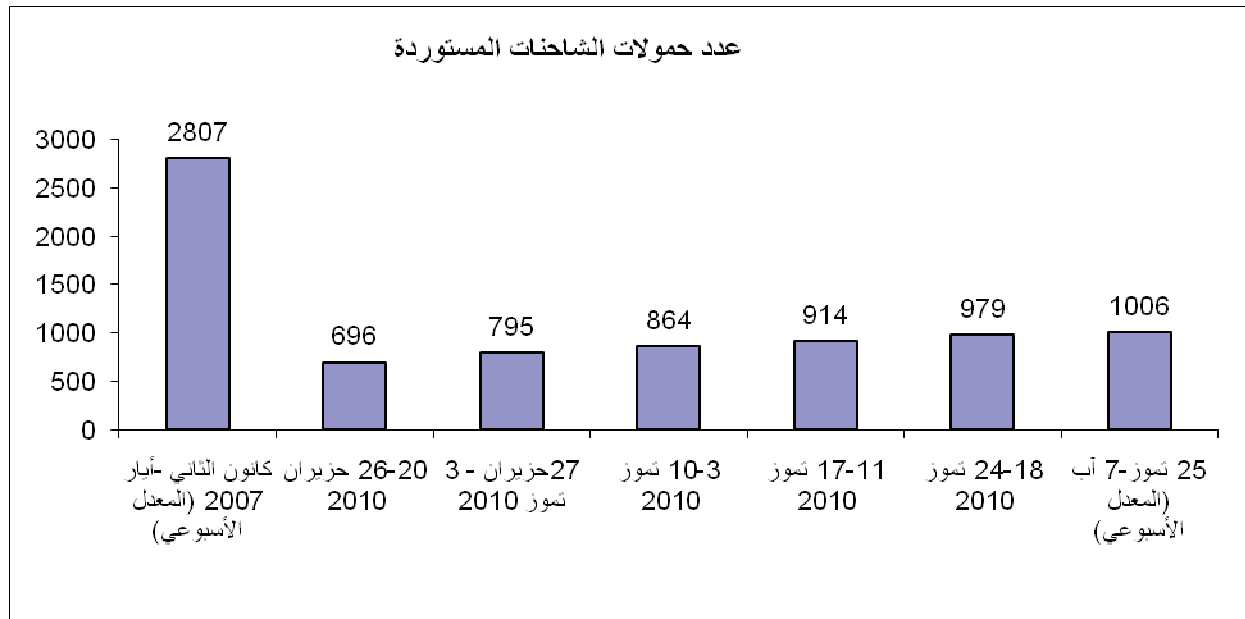
وفي حادث آخر، أصيب أربعة أشخاص، من بينهم فتى يبلغ من العمر 14 عاماً، عندما انفجرت قنبلة يدوية كان يعبث بها أحد الأطفال داخل منزل.

المعابر: ما زال أثر تخفيف القيود محدوداً

بالرغم من زيادة الواردات التي شهدتها قطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة، إلا أنّ التقييد المتواصل فرضه على استيراد مواد البناء، وعلى التصدير، ما زال يعيق جهود إعادة إعمار المنازل وتحسين البنى التحتية، ويحدّ من أي انتعاش اقتصادي في الوقت ذاته.

وقد دخل إلى غزة خلال فترة الأسبوعين الذين شملهما التقرير ما معدله 1,006 حمولة شاحنة من البضائع أسبوعياً، ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 18 بالمائة مقارنة بالمعدل الأسبوعي من حمولات الشاحنات التي دخلت منذ إعلان إسرائيل عن تخفيف القيود على الواردات في 20 حزيران/يونيو (850). وبالرغم من ذلك، لا يُمثل هذا الرقم سوى 36 بالمائة من حمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007، أي قبل فرض الحصار.

وقد زاد حجم الواردات خلال الفترة التي شملها التقرير بعد توسيع السلطات الإسرائيلية لمعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، الأمر الذي سمح بزيادة حمولات الشاحنات التي تدخل المعبر يومياً من 100 إلى 250. وكما هو الحال منذ فرض الحصار، ما زالت المواد الغذائية تستأثر بالنصيب الأكبر من البضائع المستوردة (58 بالمائة). وبالرغم من السماح بدخول بعض المواد الخام والآلات التي تُستخدم في عمليات الإنتاج المحلية، إلا أن الإنتاج المحلي ما زال محدوداً نظراً للحظر المفروض على التصدير والقدرة الشرائية المنخفضة لسكان قطاع غزة.



استمرار نقص الوقود الصناعي وأزمة الكهرباء

دخل خلال فترة الأسبوعين الذين شملهما هذا التقرير ما معدله 0.9 مليون لتر من الوقود الصناعي أسبوعياً إلى قطاع غزة لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة، ولا يُمثل هذا الرقم سوى 28 بالمائة من الكمية المطلوبة من الوقود لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة. وتبلغ نسبة العجز حالياً 40 بالمائة بسبب الطلب المرتفع على الكهرباء (280-300 ميغاواط) نظراً لارتفاع درجات الحرارة في الصيف، وقلة تزويد الكهرباء؛ ويبلغ مجمل ما يتم تزويده من كهرباء في قطاع غزة حالياً 167 ميغاواط تتضمن 30 ميغاواط تنتجها محطة التوليد، و120 تفتت من إسرائيل و17 ميغاواط من مصر. وما زال هذا الوضع يتسبب في انقطاع الكهرباء بمعدل 8 و 12 ساعة يومياً في جميع أنحاء قطاع غزة. وقد انخفض عمل المحطة بصورة ملموسة منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 بسبب نقص الوقود الصناعي الناجم عن أزمة تمويل متواصلة. وفي 7 آب/أغسطس اضطرت المحطة إلى الإغلاق كلياً لمدة يومين بعد استنفاد مخزونها من الوقود الصناعي، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء لمدة 16 ساعة يومياً.

ويؤثر انقطاع الكهرباء على الحياة اليومية في قطاع غزة، بالإضافة إلى أنه يؤثر على تأمين خدمات حيوية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه المجاري وعمل الخدمات الطبية مما يؤثر على تقديم العلاج الطبي. ونتيجة لذلك، ما تزال المؤسسات التي تُقدّم هذه الخدمات مجبرة على الاعتماد بصورة كبيرة على المولدات وغيرها من الأجهزة البديلة التي تعتبر حساسة للغاية نظراً لعدم توفر قطع غيار لها بصورة منتظمة.

وفي ذروة فصل الصيف الحار، ما زال وصول المياه الجارية إلى المنازل في غزة محدوداً بصورة بالغة بسبب نقص الكهرباء. ووفقاً لما أفادت به مصلحة مياه بلديات الساحل في غزة، فإنّ 30 بالمائة من المنازل في غزة لا تصلها المياه الجارية إلا لفترة أربع – ثماني ساعات أسبوعياً، و 40% لا تصلها المياه إلا كلّ أربعة أيام؛ والـ30 بالمائة الباقية لا تحصل عليها سوى مرة كلّ يومين. إضافة إلى أنّ هذه المياه ذات جودة سيئة – فهي غير ملائمة من ناحية كميتها ونوعيتها – الأمر الذي يضطر المواطنين إلى الاعتماد على مياه الصهاريج الباهظة الثمن للحصول على مياه الشرب.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_08_13_english.pdf